

رقم 23

eur@mesco
دراسة السياسة

توقع الآثار الجانبية وتخفيفها: الطريق إلى انتقال أخضر ناجح في المنطقة الأورو-متوسطية

تيزيانا ديلا راجيوني
(المنسق)

لورا بازاني

العربي التومي

عزيزة منير



ملخص تنفيذي

حدد الاتحاد الأوروبي أهدافاً مناخية طموحة للوصول إليها في غضون الثلاثين عامًا القادمة، بما في ذلك هدف الحد من صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الجماعي بنسبة 55% على الأقل بحلول عام 2030 (مقارنة بمستويات عام 1990) وتحقيق الحياد المناخي في أوروبا بحلول عام 2050. يمكن أن يكون لعملية الاتحاد الأوروبي لإزالة الكربون آثار جانبية إيجابية كبيرة على الصعيد الخارجي، بما في ذلك في الجوار الأوروبي. ولكن لتحقيق نتائج مربحة للجانبين، يجب الحفاظ على الإنصاف في طبيعة التعاون المناخي من خلال الجهود الدبلوماسية والمساعدة التقنية والمالية. ومن أمثلة على ذلك الأدوات الأوروبية مثل آلية تعديل حدود الكربون والتصنيف الأخضر للاتحاد الأوروبي.

من المتوقع أن يكون لآلية تعديل حدود الكربون تأثير في الجوار الجنوبي، على سبيل المثال في سوق البلدان المصدرة للأسمدة مثل المغرب والجزائر ومصر. لجعل المقياس أكثر قابلية للفهم بالنسبة للشركاء التجاريين، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يفكر في تأجيل الإيرادات لهم لزيادة الاستثمار في تقنيات أفضل وتثبيط نماذج الأعمال الملوثة.

يؤثر التصنيف الأخضر للاتحاد الأوروبي أيضًا على منتجي الغاز الطبيعي (مصر والجزائر وإسرائيل) في البحر الأبيض المتوسط، حيث يتم إدراج الغاز فقط في التصنيف كوقود انتقالي، دون تقديم حل شامل طويل الأجل عندما يتعد الاتحاد الأوروبي عن استهلاك الوقود الأحفوري. لذلك يجب على الاتحاد الأوروبي أن يواصل تعميق التعاون مع موردي الطاقة في الجوار الجنوبي على الصعيدين الثنائي والإقليمي في محاولة لدعم تنويع الطاقة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، مع تقديم الدعم الفني والتنظيمي عند الحاجة. في التسابق على تنويع الطاقة، يعتبر الهيدروجين الأخضر بالتأكيد تقنية واعدة للغاية في بعض بلدان الجوار الجنوبي، مثل الجزائر والمغرب. غير أن تدابير الاتحاد الأوروبي المصاحبة ستكون ضرورية لتسهيل الاتفاقيات التجارية الثنائية.

لكي تنجح الصفقة الأوروبية الخضراء في دفع التحول نحو الأخضر محليًا وعالميًا، يجب ضبط قرارات سياسات الاتحاد الأوروبي الداخلية والخارجية مع الطموحات المناخية، ويجب تضمين البعد المناخي في جميع السياسات والقطاعات. بالإضافة إلى ذلك، ستستمر دبلوماسية المناخ في لعب دور رئيسي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي للسنوات المقبلة، وسيتم إقرانها بالتمويل الأخضر لإدارة مستقبل أنماط التجارة في الصناعات كثيفة الكربون، خاصة إذا استمر وجود حالات عدم التماثل في جهود المناخ.

في الشرق الأوسط، على وجه الخصوص، حيث يؤدي النمو السكاني وتحديات تغير المناخ إلى زيادة الطلب على المياه والطاقة، مما يزيد من الضغط على الوصول إلى الموارد الطبيعية، يجب على الاتحاد الأوروبي دعم المبادرات التي تعزز التكامل الإقليمي بشأن قضايا المناخ.

يمكن أن يكون إطار الاعتماد المتبادل بشأن مسائل المياه والطاقة بين الجهات الفاعلة الإقليمية في الشرق الأوسط بمثابة تغيير سياسي للأمن المناخي في الاتحاد الأوروبي في هذه المنطقة. فيما يتعلق بفلسطين، يجب على الاتحاد الأوروبي دعم اندماجها في الصفقة الإقليمية بين الأردن وإسرائيل. يمكن أن يمهد هذا الأخير الطريق لزيادة مشاركة الاتحاد الأوروبي في تجديد عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، ليس على أساس صيغة "الأرض مقابل السلام" غير الفعالة ولكن على صيغة جديدة "حلول المناخ والمياه عبر الحدود من أجل السلام".

حتى الآن، لا تزال مشاركة الاتحاد الأوروبي الملموسة في المبادرات الإقليمية التي تعزز الحلول العابرة للحدود المقاومة للمناخ محدودة على الرغم من جهوده لتعزيز مشاركته الدبلوماسية بشأن المياه واستعداده لتحسين التعاون الإقليمي في مجالات الطاقة والبيئة والعمل المناخي. في هذا الصدد، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى تعميم العلاقة بين الطاقة والمياه في تطوير السياسات وتصميم البرامج وتنفيذها. وقد تم بالفعل تعزيز هذا الأخير من قبل المفوضية الأوروبية.

فيما يتعلق بالتعاون عبر الحدود بين مختلف بعثات الاتحاد الأوروبي، يوصى بأن يراجع الاتحاد الأوروبي آليته الداخلية لضمان تفعيل التعاون الإقليمي. إن تقسيم المسؤوليات في مواقع متميزة جغرافيًا - بروكسل من جانب لتصميم وتنفيذ البرامج الإقليمية في مجالات مواضيعية مختلفة وبعثات الاتحاد الأوروبي من الجانب الآخر للتعاون الثنائي مع بلد معين - قد أثر على الانحدار الأعمق للتعاون الثنائي والإقليمي. وينطبق هذا بشكل خاص على المناطق التي يحركها الصراع، مثل الشرق الأوسط، حيث حالت القيود السياسية والتحديات الفنية والقانونية والإدارية دون التعاون عبر الحدود بين بعثات الاتحاد الأوروبي المختلفة. يمكن أن تتمثل إحدى طرق تحسين الوضع الحالي في تعزيز تعاون أوثق بين بعثات الاتحاد الأوروبي على الأرض والاتحاد من أجل المتوسط، المسؤول عن صياغة حوار سياسي إقليمي حول مجالات مواضيعية مختلفة.

تعد بعثات الاتحاد الأوروبي موردًا رئيسيًا في تسهيل التعاون ليس فقط على المستوى الثنائي، ولكن أيضًا على المستوى الإقليمي. أظهر عدد من المبادرات الناجحة التي روجت لها بعثة الاتحاد الأوروبي في إسرائيل أن العلوم ودبلوماسية المناخ هي رافعة مهمة لتعزيز العلاقات السلمية والمزدهرة بين الجهات الفاعلة الإقليمية. يجب أن تكون البعثات مجهزة بالخبرة والموارد الكافية، ويجب اعتبار قنوات التعاون العاملة مع المؤسسات التي تتخذ من بروكسل مقرًا لها ومع بعضها البعض أولوية في تطوير البعد الخارجي للاتفاق الأخضر للاتحاد الأوروبي.

أخيرًا، من المهم التأكيد على أن إضفاء الطابع الخارجي على الاتفاق الأخضر الأوروبي لا يمكن أن يحدث دون تعزيز الشراكة الخضراء الثنائية القائمة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه الجنوبيين. المغرب مثال واضح، حيث يعتمد تطوير استراتيجية وطنية لتمويل المناخ واكتساب الخبرة في التصميم الفني والمالي لمشاريع التكيف والتخفيف اعتمادًا كبيرًا على التعاون مع مؤسسات العمل المناخي الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، مثل بنك

الاستثمار الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. بالنظر إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه البحث والابتكار في تسريع وتوجيه المغرب نحو التحول الأخضر أي برنامج (أفق أوروبا)، فإن الحصول على أحدث التقنيات في مجالات محددة مثل الطاقة المتجددة يمكن أن يجعل الشراكة الخضراء بين المغرب والاتحاد الأوروبي أكثر فعالية. في هذا الاتجاه، فإن إنشاء علامة الشريك الأخضر للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب سيسهل الوصول إلى والمشاركة في مبادرات الاتحاد الأوروبي والحوار السياسي والتمويل. فيما يتعلق بالتعاون في مجال الهيدروجين الأخضر، يجب أن تساهم الشراكة الخضراء بين الطرفين في إنشاء لجنة إستراتيجية رفيعة المستوى بهدف تطوير خارطة طريق تستند إلى تحليل متعمق للفرص والقيود من أجل تحالف استراتيجي ناجح بخصوص الهيدروجين الأخضر. من المستحسن تأمين هذا التحالف من خلال إنشاء آليات مالية محددة وفقًا للشراكة المربحة للجانبين، مع تحديد مساهمات كل طرف والتأثير على جميع الروابط في سلسلة الهيدروجين الأخضر.